اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا اراد خالد المخالفة لاضافته الى ما
الا كالضارب الرجل وكل من الحقيقية والمنافية الجمع والمنافية المخلوان كان ذا
اي الشائع بين جزئيها المحكوم به فيهما لذات جزئيها لكونهما اذ لوحظا وجد
بينهما ما يقتضي الشائع مع قطع النظر عما في الواقع فهي ذات العناد اي
العنادية كما في الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد في البحر ولا يفرق
والابان وقع الشائع بينهما اتفاقا فهي ذات الاتفاق اي الاتفاقية كما قيل
للاسود الذي كاتب في الحقيقة اما ان يكون هذا اسودا وكاتبا وفي ما فيه
الجمع اما ان يكون وتولى ثم ما الاثبات لم الجاحظ اي ثم الذي هو جزئي الطبيعي
الشائع كاين ابتدا فهو مقدم اي ليس بذلك المتقدم في الذكر وضعا وان
تاخر طبعا او كاين ثانيا فذاك قال اي ليس بذلك لتلوه لذلك وقولي ما نحو
حكما الجاحظ ما في حوى وفي ما عدا ما وافقه على المقتضى الشرطية وتذكير العايد
فيهما نظرا للفظهما اي وا لمقتضية الشرطية تنقسم كالحملية الى محصورة كلية
او جزئية وشخصية ومهملة فالتي حوت حكما بالاتصال او الانفصال على
كل التقادير المتقدم من الازمنة والاوضاع الممكنة الاجتماع معنى اللزومية
والعنادية والمكانية في نفس الامر في الاتفاقية تالفها كلية وسورها موجبة
متصلة كلما او مهما او متى كقولنا كلما او مهما او متى كانت الشمس طالعة اولا كان
النهار موجودا ومتصلة دايما كقولنا دايما اما ان تكون الشمس طالعة اولا يكون
النهار موجودا ومسالبة مطلقا ليس البتة كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس
طالعة فالليل موجود وليس البتة اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون
النهار موجودا وانما اعتبر في الاوضاع في اللزومية والعنادية ان يكون
ممكنة الاجتماع مع المقدم لانه لو لم يعتبر فيها ذلك لم تصدق كلية منها اما
اللزومية فلان من الاوضاع ما لا يلزم التالي كعدم التالي او عدم لزوم
التالي فان المقدم اذا فرض على شيء من هذين الوضعين استلزم عدم
التالي او عدم لزوم التالي فلا يكون التالي لازما له على هذا الوضع والا
لكان المقدم على هذا الوضع مستلزما للنقيضين وهو محال واما العنادية

فلان

فلان من الاوضاع ما لا يباين التالي المقدم معه كصدق الطرفين فان
التالي على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون نقيض التالي معاندا للمقدم
فلو كان المقدم معاندا للتالي على هذا الوضع لزم معاندة الشيء للنقيضين
وهو محال واما اعتبرت الاوضاع في الاتفاقية ان تكون كاينة في نفس الامر
لانه لولا ذلك لم يصدق كلية منها اذ ليس بين طرفيها علاقة توجب صدق
التالي على تقدير صدق المقدم فيمكن اجتماع عدم التالي مع المقدم والا
لكان بينهما ملازمة والتالي ليس متحققا على تقدير المقدم على هذا الوضع
فلا يكون التالي صادقا على تقدير المقدم على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع
مع المقدم والتي حوت الحكم بالاتصال والانفصال على كل التقادير للمقدم
من الازمنة والاوضاع المذكورة بان كان الحكم فيها بذلك على بعضها فانه
كان على بعض مطلق اي غير معين فهي الجزئية وسورها موجبة مطلقا
قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وقد
يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا او سالبة مطلقا
قد لا يكون كقولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة واما ان يكون النهار
موجودا وليس كلما او مهما او متى متصلة وليست اما منفصلة لان ذلك يرفع
الايجاب الكلي فيتحقق السلب الجزئي مما تقدم بيانه وان كان على بعض
معين فهي شخصة مخصوصة كقولك ان جيئني اليوم راكبا اكرمتك وصفة
الاعمال التي تقابل هذه الثلاثة فقل في مهملة كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود واما ان تكون الشمس طالعة واما لا يكون النهار
موجودا ثم التناقض اختلاف حاصل بين قضيتين حيث يجب لذاته اي صدق كل
كذب اخرى وبالعكس وفي حتما دون الاختلاف كيفا كما والاتحاد نسبة
شروع في احكام القضية بعد الفراغ من مفهوماتها واقسامها وبدؤا من احكامها
بالتناقض لتوقف غيره من الاحكام عليه كما ستعرفه وهو اختلاف حاصل
بين قضيتين حيث يجب اي يلزم لذاته اي لذات الاختلاف من صدق كل منهما
كذب الاخرى وبالعكس فخرج الاختلاف الحاصل بين مفردين او مفرد وقضية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)